التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية وباقي العلوم

علاوي عبد المجيد

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي اسليمان بني ملال

المغرب

ملخص:

يتمحور التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية وباقي العلوم حول دراسة الظاهرة الإنسانية، مع احترام المنهج الخاص بكل تخصص ومراعاة حدوده عند تفاعلها. وتتجلى معرفة الإنسان عبر دراسة إنتاجه الثقافي والمعرفي، حيث يقدم كل علم منظورا متميزا لهذا الإنتاج. ويتطلب الفهم العميق انفتاحا بين التخصصات، يستفيد كل منها من أدوات الآخر لتعزيز التحليل والتفسير وتحصيل المعرفة.

الكلمات المفاتيح: المنهج، المنهجية، التكامل المعرفي، الثقافة.

Summary:

The integration of knowledge between the humanities and other sciences revolves around the study of human phenomena, while respecting the specific approach of each discipline and taking into account its limitations when interacting with it. Human knowledge is manifested through the study of human cultural and cognitive production, with each science providing a distinct perspective on this production. Deep understanding requires openness between disciplines, each utilizing the other's tools to enhance analysis, interpretation, and knowledge acquisition.

Keywords: curriculum, methodology, cognitive integration, culture.

تقديم:

تتسم العلوم الإنسانية بطابع إشكالي، لتنوع موضوعاتها الفريدة وخصوصية العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه، حيث تركز على دراسة الإنسان وأنشطته المميزة. ويسعى روادها إلى تسميتها بالعلوم الاجتماعية أو الثقافية أو السلوكية، ويبقى مصطلح العلوم الاجتماعية الأقرب إلى المرادف الشامل لها، لأن السلوك الإنساني الفردي يظل محصورا في سياق اجتماعي أوسع[1].

وتعد العلوم الإنسانية فرعا معرفيا يدرس الإنسان وثقافته بطريقة علمية نقدية، للإجابة عن تساؤلات القيم وقدرة الإنسان على التعبير عن ذاته، وتمتاز بمضمونها ومنهجها المختلف، حيث تركز على التحليل المنهجي لتجارب البشر وآليات معالجتهم وتوثيقهم للخبرة الإنسانية[2].

يتميز مجال الآداب والعلوم الإنسانية بغنى منهجي كبير، لا يحده سوى الالتزام بالروح العلمية والأسس المنهجية العامة. وفي ظل التعددية الحالية، لا يمكن لأي منهج ادعاء السيادة، حيث يحق للباحث في هذا الحقل المعقد أن يسلك أي مسار يقوده إلى الفهم والتفسير والتنبؤ بالظواهر[3].

إن تقدم المعرفة يرفض التشدد في مفاهيمنا ومناهج بحثنا، ويقتضي معالجتها المستمرة لإزالة الغموض وتطويرها. فالشك العلمي، بعكس الشك الفلسفي، لا يعني مجرد الجهل، بل يتطلب مواجهة معتقداتنا بالأفكار المعارضة لاختبارها وتقويمها، كما أشار ليفي ستروس[4].

و يمكن للتكامل المعرفي أن يتجسد من خلال التقاء العلم والثقافة، كما يظهر في الاتجاه الفكري لبعض علماء الطبيعة المسلمين البارزين في الفيزياء والأحياء، الذين قدموا أيضا إسهامات فكرية متميزة في الساحة الإسلامية. وقد عكست كتاباتهم خبرتهم العلمية العميقة، مكونة تيارا فريدا يجمع بين الثقافة والتخصص الدقيق، ليظهرهم كمثقفين وعلماء في آن واحد.[5]

إشكالية الدراسة:

تجيب هذه الدراسة على الإشكالية الآتية:

- إلى أي مدى يمكن أن يتحقق التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية وباقي العلوم؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ستناول هذه الدراسة المحاور الآتية:

أولا: تحديد المفاهيم الأساس.

ثانيا: تاريخ العلوم الإنسانية.

ثالثا: التاريخ والسوسيولوجيا.

رابعا: النقد الأدبي والتحليل النفسي.

خامسا: سمات التكامل المعرفي لعلم التاريخ وباقي العلوم الإنسانية

أولا: تحديد المفاهيم الأساس

1) **المنهج**

هو البرنامج أو الإطار العام للبحث، ويشير إلى الطريقة المتبعة في دراسة موضوع ما ومعالجته، مع تحديد المبادئ التوجيهية والخطوات الكلية التي تحكم العملية المعرفية [6].

2) **المنهجية:**

علم مستقل يدرس الطرائق المتبعة في حقول معرفية كالآداب والتاريخ والاقتصاد وعلم النفس، بهدف تحليل أسسها العامة. وهي دراسة استقرائية تصنيفية قائمة على المقارنة بين هذه المناهج المختلفة[7].

3) **التكامل المعرفي:**

سعي فكري جاد لتحرير المفاهيم والعلوم من عزلتها، وتعزيز الثراء الثقافي، وكسر الحواجز الصلبة بين التخصصات. ويهدف إلى إعادة هذه المعارف إلى سياقها الحيوي الطبيعي الذي يسمح بالتفاعل الخصب والانسجام المثمر بينها [8].

4) **الثقافة:**

الثقافة هي الوجه الإنساني للعالم، أي كل ما يبدعه الإنسان في قلب الطبيعة، وهي أداته وأسلوبه في التعامل معها وتحويل موادها الخام لخدمة احتياجاته. كما أنها نمط حي من الممارسة يتجلى في المعتقدات والعادات والمهارات، ويحمل في طياته القيم والمعايير التي توجه الفرد والجماعة وتقيم نظمهم المادية والروحية.

ويتشكل هذا العالم الثقافي من مجموع الأنشطة الإنسانية في الفلسفة والدين والعلم واللغة والتقنية، حيث لا يكمن الاختلاف بين الثقافات في عناصرها فحسب، بل في طبيعة العلاقات المهيمنة بين هذه العناصر، والتي تحفظ توازنا ثقافيا مؤقتا حتى يظهر عنصر جديد يهز هذا التوازن ويعيد تشكيله في صورة متجددة[9].

ثانيا: تاريخ العلوم الإنسانية.

شهدت العلوم الإنسانية تقدما تاريخيا متقطعا يشبه الومضات الخاطفة التي يعقبها ظلام، على عكس العلوم الطبيعية التي تتقدم بشكل تراكمي ومنظم، حيث يبني كل باحث على إنجازات سابقيه في مسيرة متصاعدة تنتج نظريات وكشوفا متتالية. فالعلم عملية ممتدة زمنيا، تتعارض مع الطابع الآني أو المطلق للفكر الفلسفي التقليدي، ويكون عرضة للفشل إذا تجاهل تاريخه، وهو ما يوصف بالعامل المفقود أي النقد الداخلي القائم على المعرفة التاريخية. وبدون هذا النقد التاريخي المستمر، يصبح نمو العلم أخرق وخطيرا، ويفقد العلم واقعيته وجوهره، لأن المعرفة الإنسانية تفقد طابعها العلمي عندما تنسى الظروف والأسئلة التي نشأت منها. ويعود جزء كبير من التوجهات الصوفية والخرافية التي يعتنقها بعض المثقفين اليوم إلى معارف انحرفت عن مسارها التاريخي والسياق الذي تشكلت فيه[10].

واجه مؤسسو العلوم الإنسانية طريقا وعرا مليئا بالتحديات والعقبات التي لا مفر من مواجهتها؛ تمثلت أبرز هذه التحديات في صعوبة موضوع الدراسة نفسه من ناحية، وفي علاقة الباحث بموضوعه من ناحية أخرى.

وتتشابك هاتان الصعوبتان، فطبيعة الظاهرة الإنسانية تجعل الباحث جزءا من موضوع دراسته، مما يخلق إشكالية منهجية عميقة. فالهدف المنهجي يبقى هو سعي هذه العلوم شأنها شأن غيرها نحو صياغة تعميمات نظرية وقوانين تفسر الظواهر بدقة وتتنبأ بمسارها، لكن خصوصية موضوعها تفرض عليها تحديات فريدة في هذا المسار [11].

تنقسم استجابات الباحثين في العلوم الإنسانية للتحديات المنهجية إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية: فريق يواجهها بوعي والتزام بحلول جذرية، وفريق آخر يحاول الالتفاف حولها والتعامل مع الجوانب السهلة فقط، بينما يستسلم فريق ثالث لها وينكر قدرة هذه العلوم على التغلب عليها.

وتكمن أبرز هذه التحديات في العلاقة المعقدة بين الباحث وموضوع الدراسة، مما يجعل قضية الموضوعية إشكالية مركزية. إذ غالبا ما ينظر إلى الموضوعية بشكل سلبي، على أنها مجرد غياب للتحيزات الشخصية الناتجة عن دوافع الباحث وقيمه وموقفه الاجتماعي، بدلا من كونها مبدأ إيجابيا يؤسس لرؤية منهجية متكاملة [12] .

خلاصة القول تتقدم العلوم الإنسانية بخطى متقطعة على عكس التراكم المنظم للعلوم الطبيعية، وتواجه تحديا جوهريا يتمثل في علاقة الباحث بموضوعه، مما يهدد موضوعيتها، وينقسم الباحثون بين من يواجه هذه التحديات، ومن يتحاشاها، ومن ينكر إمكانية التغلب عليها، ويكمن مفتاح التقدم في النقد التاريخي الداخلي الذي يحفظ للمعرفة سياقها ويمنع انحرافها نحو التخمين أو الخرافة.

ثالثا: التاريخ والسوسيولوجيا.

تجلى النقاش بين التاريخ وعلوم الإنسان في مطلع القرن العشرين من خلال أفكار تجديدية تفتح التاريخ على مفاهيم ومناهج العلوم الإنسانية الأخرى؛ قاد هذا التحول مؤرخان شابان هما: مارك بلوك (1886-1944) المتخصص في التاريخ الوسيط، والذي استلهم السوسيولوجيا الدوركايمية ليكون رائدا في كتابة التاريخ الاجتماعي، ولوسيان فيفر (1878-1956) المتخصص في التاريخ الحديث، الذي اغترف من الجغرافيا البشرية (مدرسة فيدال دو لا بلاش) لينتج أعمالا تزاوج بين الزمان والمكان والإنسان، سواء على المستوى الإقليمي كما في دراسته لمنطقة الفرانش-كونتي، أو على المستوى الشامل كما في كتابه الأرض والتطور البشري[13].

حول المؤرخان الاهتمام من دراسة الأحداث إلى تحليل البنيات، فلم يعودا يرون في الحدث محركا رئيسيا للتاريخ بل عاملا مساعدا لفهمه. كما وسعا مصادر البحث التاريخي، فلم يقتصرا على الوثيقة المكتوبة بل شجعا على استخدام مصادر مادية وغير مادية أخرى، بهدف إضاءة زوايا الماضي المنسية وربطها بالحاضر[14].

شهدت الوظيفة الاجتماعية للتاريخ تحولا جوهريا، فلم يعد دوره مقتصرا على رواية الأخبار، بل أصبح أداة تفسيرية حيوية تلبي حاجة مجتمعية ملحة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل من خلال عبر الماضي. وقد تبلور هذا المنحى التفسيري في المفهوم العمراني أو السوسيولوجي للتاريخ، الذي يجمع بين البحث الأكاديمي والوظيفة الاجتماعية[15].

أما ابن خلدون، فحدد في مقدمته الغاية السامية للتاريخ بأنها استخلاص العبرة من تجارب الأجيال السابقة، معتبراً أن وظيفته الأساسية هي الفهم والتفسير، إذ أن التاريخ في جوهره "نظر وتحقيق، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"، مما يجعله علماً أصيلاً وجديراً بالانتماء إلى دائرة الحكمة[16].

في ظل المنهجية الجديدة، شهدت أدوات كتابة التاريخ تحولا جذريا، فلم تعد الوثيقة المكتوبة بالمعنى التقليدي كما أكدت المدرسة الوثائقية بشعارها لا تاريخ بدون وثيقة هي المصدر الوحيد أو المطلق للمؤرخ. على عكس ذلك، اتسع مفهوم الوثيقة لدى كل من ابن خلدون ومدرسة الحوليات ليشمل مواد غير محدودة وغير متوقعة أحيانا. مما سمح ليس فقط بكتابة التاريخ، بل بإعادة كتابته وتصحيحه بناء على تنوع المصادر وتعددها[17].

وقد أبرز ابن خلدون في مقدمته منهجا جديدا للتحقق من الوقائع التاريخية، التي أصبحت تنظر إليها كأحداث اجتماعية مترابطة، فلم يعد يعتمد فقط على الوثيقة المكتوبة أو نقد رواة الأخبار، بل أدخل معيارا موضوعيا أسماه قانون الإمكان والاستحالة، مستندا إلى ما أطلق عليه طبائع العمران أي قوانين المجتمع والتطور الحضاري.

وشرح ذلك بالقول إن تمحيص الأخبار يبدأ أولا بمعرفة طبائع العمران، فهي أحسن الوجوه وأوثقها في تمييز صدقها من كذبها. فإذا كان الخبر مستحيلا وفق هذه الطبائع، فلا فائدة حينئذ من التحقق من عدالة الرواة، لأن الاستحالة الموضوعية تبطل الخبر بغض النظر عن مصدره[18].

العلاقة بين التاريخ والسوسيولوجيا علاقة تكاملية وثيقة، إذ يدرس كلا العلمين الظاهرة الاجتماعية نفسها، وإن الفهم المجرد من أحدهما يظل ناقصا ومشوها دون رؤية الآخر، فلا يمكن الجمع بين صورتين جزئيتين للحصول على معرفة ملموسة بالواقع الإنساني. فالمعرفة الحقيقية تتطلب تركيبا بين تجريدات منهجية مبررة. وعليه، فإن العلم الملموس للوقائع الإنسانية لا يكون إلا سوسيولوجيا تاريخية أو تاريخا سوسيولوجيا؛ فلا تستقيم السوسيولوجيا إلا إذا كانت تاريخية، كما أن التاريخ لا يتجاوز تسجيل الأحداث إلا إذا أصبح تفسيريا، أي سوسيولوجيا في جوهره[19].

تختلف العلوم التاريخية والإنسانية جوهريا عن العلوم الطبيعية؛ فموضوعها ليس ظواهر خارجية مجردة، بل الفعل الإنساني ذاته ببناه وتطلعاته وتحولاته. وبالتالي، لا يمكن لهذه العلوم أن تكتفي بدراسة الجانب الواعي من النشاط البشري، بل عليها أن تربط باستمرار بين النوايا الذاتية للفاعلين والدلالة الموضوعية لأفعالهم، لأن الوعي لا يمثل سوى جانب جزئي من واقع إنساني أكثر تعقيدا وغنى[20].

تستلزم المعرفة الحقيقية للحياة التاريخية والاجتماعية امتلاك وعي واضح بالذات الفاعلة (الفرد أو الجماعة)، وينشأ التشويه العلموي ليس فقط من تطبيق مناهج العلوم الطبيعية بفظاظة على هذا المجال، بل من الأساس من اعتبار الكائن البشري مجرد موضوع سلبي للدراسة. ولا يعني نقد العلموية التخلي عن الموضوعية تماما، فكما يوجد علم صحيح، يوجد وعي صحيح أو خاطئ. ويتحقق التلاؤم مع الواقع والدقة في العلوم الإنسانية عبر الروح النقدية والصرامة المنهجية، لكن شروط تطبيقها تختلف جوهريا عن العلوم الطبيعية، لأن الفهم الكامل هنا يتطلب إدراكا بأن الوعي البشري جزء لا يتجزأ من الظاهرة المدروسة، ولا يمكن فصله عنها أو اختزاله إلى مجرد عنصر خارجي[21] .

انطلاقا مما سبق يتبين أن التاريخ قد شهد تحولا جذريا مع مدرسة الحوليات وابن خلدون، حيث انتقل من سرد الأحداث إلى تحليل البنى الاجتماعية باستخدام مصادر متعددة، وربط الماضي بالحاضر لفهمه وتفسيره. وأكد هذا المنهج على التكامل الوثيق بين التاريخ والسوسيولوجيا، فكل منهما يدرس الظاهرة الاجتماعية، ولا تكتمل المعرفة إلا بدمج الرؤية التاريخية مع التحليل السوسيولوجي.

ويختلف هذا المسار عن العلوم الطبيعية بتركيزه على الفعل الإنساني الواعي وغير الواعي، مع الحذر من تطبيق مناهجها بحرفية، وتكمن الموضوعية هنا في النقد الذاتي والوعي بأن الباحث جزء من موضوعه، مما يستلزم روحا نقدية وصرامة منهجية خاصة لتحقيق فهم حقيقي للواقع الإنساني المعقد.

رابعا: النقد الأدبي والتحليل النفسي.

يعنى علم النفس بدراسة الجانب النفسي للإنسان وآليات اشتغاله في حالتي الاعتدال والاضطراب، محللا الوقائع النفسية بمختلف تجلياتها الفردية والاجتماعية، مما يجعله مرجعا أساسيا لمجالات كالسياسة والتعليم والطب. ويندرج ضمن العلوم الإنسانية بمنهجية خاصة تعتمد التجربة الداخلية والحدس أكثر من الاعتماد على المنطق المجرد.

ويعتمد النقد الأدبي على هذا العلم، مستفيدا من نظرياته (كمثلث فرويد: الانا، الانا الاعلى، الهو) لربط النص بالعمليات النفسية الخفية للمبدع والقارئ. وقد تحول من التركيز التقليدي على السيرة الذاتية إلى منهج معاصر يركز على بنية النص نفسه، كما في تحليل الاستعارات الملحة والأسطورة الشخصية عند شارل مورون[22].

تفرض الصلة بين النقد الأدبي وعلم التحليل النفسي نفسها بقوة، حيث ينظر إلى الأثر الفني باعتباره لغة الرغبة في المنظور الفرويدي. فلا تقتصر الجمالية التحليلية على تأويل النص فحسب، بل تربط الأدب بظواهر ثقافية أخرى كالأحلام والأساطير والفولكلور، لتحديد موقعه في فضاء الثقافة من خلال أوجه التشابه والاختلاف معها.

ولما كان الأثر الأدبي منتجا ثقافيا ذا وظيفة اجتماعية، فإن فرويد لا يكتشف فقط الدوافع والصراعات اللاشعورية للفنان، بل يحلل أيضا تأثير الأثر الانفعالي على القارئ ويحدد موقع هذا الأثر في النسق الثقافي ووظيفته داخله. فهو ينطلق من اللذة الجمالية التي يولدها العمل ليعود إلى الانفعال الأصلي للفنان، مما يحدد موقع الفن في اقتصاد الرغبة، ويدفع إلى التساؤل عن دور الفن ومكانته في الحضارة الإنسانية ككل.[23]

نؤكد هنا على تذوق فرويد العميق للأدب واهتمامه المتميز به مقارنة بالفنون الأخرى. فقد امتدت ثقافته الأدبية، التي اتجهت نحو الكلاسيكية، لتشمل أيضا الأدب الطبيعي في أواخر القرن التاسع عشر وحتى الشكلانيين الروس. ومن الواضح أن منهجه في تحليل الأثر الأدبي بقي متأثرا بعصره واتجاهاته الفكرية السائدة[24].

عندما يهتم التأويل التحليلي النفسي باستكشاف أعماق النص، فإنه حتما سيواجه نصا آخر يوجه المعنى ويفسح لمستويات دلالية جديدة. ولا بد من الإشارة إلى أن أي أثر أدبي تنغرز جذوره في بيئة ثقافية محددة، حيث تشكل التصورات الجماعية السائدة في طبقة اجتماعية أو عصر ما جزءا من بنيته الداخلية.

وبالتالي، فإن تأثير العلوم والإطار التاريخي بما فيه من صراعات ولغة العصر يمتد إلى مساحة النص نفسه، مما يجعل العلاقة بين دراسة الأدب ودراسة المجتمع ضرورية، وهي مهمة يضطلع بها التاريخ الأدبي بمعناه الدقيق. وقد ارتبط هذا التاريخ لفترة طويلة بالنزعة العلمية للقرن التاسع عشر ومسلماتها القائمة على مذهب الإرادة، مما يجعله في الواقع مرآة تعكس تطور علوم عصره ورهاناته الفكرية [25].

ختاما يعد علم النفس علما مركزيا في العلوم الإنسانية، يدرس آليات النفس البشرية ويعتمد على الحدس والتجربة الداخلية. وقد أسس لعلاقة وثيقة مع النقد الأدبي، حيث ينظر للنص بمنظور فرويدي على أنه لغة الرغبة، مما يربط العملية الإبداعية باللاشعور ويوسع التحليل ليشمل السياق الثقافي والاجتماعي الأوسع.

وتطور المنهج النفسي في النقد من التركيز على سيرة المبدع إلى تحليل بنية النص ذاته، كما في نظرية الاستعارات الملحة لمورون. ولا ينفصل هذا التأويل عن السياق التاريخي والثقافي، فالنص يحمل في داخله تصورات عصره، مما يجعل دراسة الأدب جزءا لا يتجزأ من دراسة المجتمع وتطوره الفكري.

خامسا: سمات التكامل المعرفي لعلم التاريخ وباقي العلوم الانسانية

يلحظ أي باحث يستخدم الوثائق المكتوبة، بغض النظر عن تخصصه، أن التعامل معها يختلف عن مجالات البحث الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد يبدأ الجغرافي بملاحظة ميدانية مباشرة كتأثير نوع الملكية على الإنتاج دون الرجوع إلى الوثائق، لكنه عندما يلجأ إلى عقد عقاري مكتوب لفهم ظاهرة اقتصادية، فإنه يصبح ملزما باتباع قواعد نقد الوثيقة وتحليلها. وينطبق هذا المبدأ على الاقتصادي والسوسيولوجي والفيلسوف عند تعاملهم مع المصادر المكتوبة، والعكس صحيح حيث يمكنهم الاعتماد على منهجيات غير وثائقية في مراحل أخرى. بينما يستثنى من ذلك المؤرخ عندما يعمل كأثري (أركيولوجي)، لأنه في هذه الحالة لا يعتمد على الوثيقة المكتوبة بل على الدليل المادي[26].

يجب على المؤرخ عند تحليل الوثيقة المكتوبة أن يدرس كل كلمة في إطارها المعجمي التاريخي، لا المعاصر. فمصطلح مثل مخزن أو جهاد يحمل معنى محددا في عصر كتابة الوثيقة، ولا يجوز إسقاط الدلالات الحديثة عليه. وتكمن المشكلة في أن القواميس العامة كلسان العرب لا تلتزم الترتيب الزمني، مما يعقد تتبع تطور المعنى عبر العصور.

لذا، يجب البحث في القواميس التاريخية أو السياق الزمني المحدد للوثيقة لتحديد المعنى الدقيق للكلمة في حقبتها. فالفهم الخاطئ لهذا المبدأ يفتح الباب للتأويلات الذاتية والمغالطات التاريخية. كما أن المنهج التاريخي السليم يرفض القراءات البعيدة المجانبة للسياق، فلا يمكن مثلا تأويل أفكار ابن خلدون على أنها ماركسية قبل ماركس، لأن ذلك يتجاهل السياق التاريخي والفكري المحدد لكل منهما[27].

الهدف الأول هو اكتساب الوعي التاريخي، الذي يتجاوز مجرد التعامل مع الوثيقة المكتوبة أو تأليف كتب عن الماضي. فالمؤرخ المحترف ليس بالضرورة صاحب وعي تاريخي، كما أن الإخباري قد يجمع الأخبار دون أن يدرك أبعادها التاريخية.

ويكتسب هذا الوعي من خلال المقارنة النقدية بين مناهج العلوم الإنسانية، بما فيها التاريخ، وتحليلها تحليلا دقيقا وشاملا. فالفهم التاريخي الحقيقي ينبثق من إدراك سياق المناهج وحدودها، وليس من مجرد جمع الروايات أو الوثائق[28].

تظهر إمبريالية التخصصات تحديا منهجيا حقيقيا، فبينما يتسم مجال التاريخ بالاتساع ليشمل أي ظاهرة إنسانية، تقتحمه تخصصات أخرى كالجغرافيا والاقتصاد والألسنية مستخدمة أدواتها الخاصة، والمشكلة تكمن عندما يستعير المؤرخ مناهج تلك التخصصات ويطبقها في ميدانه دون نقد أو مساءلة لمطابقة المنهج للهدف التاريخي. فعلى سبيل المثال، إذا أخذ المؤرخ منهج اللسانيات بحرفية وعممه دون تمحيص، فقد يتنكر دون وعي لروح التاريخ وجوهره كمنهج قائم بذاته. ولا تزدهر الحاسة النقدية الضرورية لتجنب هذا الخطر إلا من خلال دراسة مقارنة عميقة لمناهج العلوم الإنسانية المختلفة، تبرز خصوصية كل منها وحدود انتقال أدواتها بين الحقول المعرفية[29].

وفق مبدأ التقاسمية، ترتبط الظواهر الاجتماعية في الماضي والحاضر بشبكة من العلاقات الواجدية أو الوظيفية، مما يفقد الحادثة المنعزلة قيمتها التفسيرية. إلا أن هذا المنطق لا يفسر ظاهرة مثل تأسيس الزاوية الصوفية، الذي يبدأ غالبا بحادث غير متوقع كوصول شيخ ودعوته، وهو ما يهم المؤرخ بالذات على عكس المنظور الأنثروبولوجي الذي قد يهمل الأصول التاريخية. ومع ذلك، لا يتخلى المؤرخ تماما عن البعد التقاسمي؛ فدراسة نظام المخزن المغربي (1757-1912م) كنظام متكامل ذاتيا تكشف عن تعادل أجزائه وتطوره المنطقي الداخلي، مما يقترب من التحليل التقاسمي. لكن هذا التكامل نفسه محدد تاريخيا، حيث أن الحدث الكبير كالحماية سنة 1912 يهز النظام برمته ويغير قواعده، مما يؤكد أن التاريخ لا يختزل في البنى وحدها [30].

وكذلك يمتلك التحليل الفلسفي منطقا داخليا خاصا، حيث ينطلق من البحث عن المطلق ويتعامل مع المفاهيم في فضاء يتجاوز التطور الزمني، مما يجعل الفلاسفة عبر العصور يبدون كمعاصرين يتحاورون خارج إطار التاريخ. وهذا النفي الضمني للزمن يظهر جليا حتى عند الفلاسفة المهتمين به كموضوع، مثل هيغل، مما يفرق جوهريا بين المنظور الفلسفي المجرد والمنظور التاريخي الذي يدرس الظواهر في سياقها الزمني النسبي والمتحول [31].

عند تناول مفهوم مثل الحرية، يجب تحديد إطاره الزمني، فهي ليست مفهوما ثابتا بل تراكما مفهوميا يتطور عبر التاريخ. يستقر المفهوم في فترة معينة، فيحلله الفيلسوف لاستكشاف مضامينه وأقصى إمكاناته، مما يفسر دوام الإشكال الفلسفي فيه وقدرته على استشراف المستقبل، طالما بقيت الأسس المجتمعية الحاملة له قائمة. أما لدى المؤرخ، فتبدو الحرية كظاهرة متشكلة، يبدأ وينتهي كل شكل تاريخي منها في فترة محددة. ويظهر التمييز بين هذين المنظورين عبر دراسة منهجية تكشف خصوصية كل منهج، فالفيلسوف يستعمل المفهوم كهدف مجرد، بينما يتتبع المؤرخ تشكله الواقعي، ودون هذا التمييز يقع خلط منهجي خطير حتى مع الاستعانة المشروعة بتخصصات أخرى[32].

بغض النظر عن التأويلات والمناهج التي يستخدمها القارئ للنص التاريخي، فإن نجاح التواصل مع النص أو فشله هو المحدد الرئيسي لجودة الفهم أو سوئه. ويبدأ هذا التواصل بالوفاء للمعنى القاموسي الأصلي للكلمات والمفاهيم كما استخدمت في سياقها التاريخي. وتعتبر قضية التواصل والتفاهم أساسية في الدراسة التاريخية، إذ أن التاريخ نفسه يبنى على التفاهم؛ وهو القاسم المشترك الذي يجب أن تنبني عليه كافة التحليلات والتأويلات اللاحقة[33].

تمحور اهتمام المؤرخ مارك بلوك حول ثلاث قضايا منهجية جوهرية: السؤال، والتركيب، و المقارنة، متأثرا في ذلك بكل من هنري بير وإميل دوركايم. فالسؤال هو أداة استنطاق الوثيقة، والتركيب وسيلة لتجاوز التفاصيل وتوليد الأفكار الكلية، أما المقارنة فهي الطريق لتخطي الوصف إلى التفسير. وبخلاف المدرسة الوضعانية التي فصلت بين مرحلة تحليل الوثيقة ومرحلة التركيب، أكد بلوك على التداخل الحتمي بينهما، مشيرا إلى أن الوثائق لا تتكلم من تلقاء نفسها بل تحتاج إلى مؤرخ يحسن استجوابها. كما رفع من شأن منهج التركيب، معتبرا إياه أحيانا أكثر إفادة من الدراسات المونوغرافية التفصيلية. وقد تبنى المؤرخون اللاحقون هذه الرؤية، فجعلوا من المونوغرافية مرحلة تأسيسية لاكتساب الأدوات، ثم انتقلوا إلى التركيب على نطاق أوسع لتقديم أفكار شمولية، حتى وإن أثارت جدلا[34].

انطلاقا مما سبق يتبين أن الوعي التاريخي والمنهجية الدقيقة يعدان حجر الأساس لأي دراسة تاريخية صحيحة. ويجب أن ينطلق هذا الوعي من فهم دقيق للوثيقة المكتوبة في سياقها اللغوي والزمني، مع تفادي إسقاط المفاهيم المعاصرة على الماضي والتحذير من إمبريالية التخصصات التي تخلط المناهج دون مراعاة لخصوصية الحقل التاريخي.

ويكمن التحدي المنهجي في التوفيق بين تحليل البنى الاجتماعية طويلة الأمد مبدأ التقاسمية وأهمية الحادثة الفردية في التاريخ، وكذلك في التمييز بين المنظور الفلسفي المجرد الذي يتعامل مع المطلق والمنظور التاريخي النسبي الذي يدرس التحول. ويظل التواصل مع النص عبر معانيه الأصلية والتركيب النقدي للمعرفة على طريقة بلوك هما السبيل لتحقيق فهم تاريخي سليم يتجاوز الوصف إلى التفسير.

خاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن التكامل المعرفي بين العلوم الإنسانية ليس ترفا فكريا، بل ضرورة منهجية وحتمية تاريخية لفهم الظاهرة الإنسانية في تعقيدها وثرائها. ولقد أبرزت الدراسة كيف أن هذا التكامل يستند إلى دعامتين أساسيتين: احترام الخصوصية المنهجية لكل علم، وفتح حوار فعال بين التخصصات يثريها دون أن يذيب هوياتها.

فمن جهة، أظهر تحليل تطور العلوم الإنسانية والتاريخ والسوسيولوجيا والنقد الأدبي أن كل حقل معرفي يمتلك أدواته وإشكالياته المميزة، التي تفرضها طبيعة موضوعه كعلاقة الباحث بموضوعه في العلوم الإنسانية، أو إشكالية الوثيقة والحدث في التاريخ. ومن جهة أخرى، بينت الدراسة أن الفهم العميق يتطلب تجاوز العزلة، وذلك عبر الانفتاح المتبادل كما في التلاقح بين التاريخ والسوسيولوجيا، أو بين النقد الأدبي والتحليل النفسي حيث يؤدي استعارة المفاهيم والأدوات بشكل واع ونقدي إلى إثراء التحليل وتعميق التفسير.

وعليه، فإن التكامل المعرفي الحقيقي لا يعني الذوبان في بوتقة واحدة، بل هو أشبه بنسيج من الحوارات المتواصلة، يحافظ كل خيط فيه على قوته ولونه، بينما يكتسب النسيج ككل متانته وجماليته من تناسق هذه الخيوط وتفاعلها. وهو ما يحقق الغاية الأسمى لهذه العلوم: تقديم معرفة أكثر شمولا ودقة عن الإنسان، تكون قادرة على مساعدتنا في فهم حاضرنا المعقد واستشراف مستقبلنا من خلال عبر ماضينا.

الهوامش:

[1]صلاح قنصوة،1984، الموضوعية في العلوم الانسانية، ص05

[2] موقع : https://mawdoo3.com بتاريخ 2025/11/01 الساعة 9.27 صباحا

[3]كتاب جماعي،1986،المنهجية في الادب والعلوم الانسانية، ص5.

[4] – كتاب جماعي، مرجع سابق، ص7.

[5]– الميلاد زكي ، التكامل المعرفي بين العلوم : في رؤية علماء الطبيعيات المسلمين المعاصرين، مجلة الكلمة، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث،2009،ص22–44،ص22.

[6]– كتاب جماعي، مرجع سابق، ص9

[7] – كتاب جماعي، مرجع سابق، ص9

[8] – موقع: https://www.alittihad.ae/opinion/4196684 بتاريخ 2025/11/07 الساعة 9.30 صباحا

[9]– صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص13–14

[10] – صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص23–24

[11]– صلاح قنصوة، مرجع سابق ، ص51

[12] – صلاح قنصوة، مرجع سابق ، ص65–66

[13]محمد حبيدة، المدارس التاريخية من المنهج الى التناهج، ص76–77

[14]محمد حبيدة، مرجع سابق، ص76–77

[15]محمد حواش،2019، منهج الكتابة التاريخية عند ابن خلدون ومدرسة الحوليات دراسة مقارنة،ص7–8

[16]محمد حواش،2019، مرجع سابق،ص7–8

[17]د.محمد حواش، مرجع سابق، ص9

[18]د.محمد حواش، مرجع سابق، ص10

[19]لوسيان غولدمان–ترجمة يوسف الانطكي ومحمد برادة، 1996، العلوم الانسانية والفلسفة ،ص49

[20]لوسيان غولدمان، مرجع سابق،ص59

[21]لوسيان غولدمان، مرجع سابق،ص101

[22]تأليف جماعي،2017، النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، ص2

[23]جان لوى كابانس– ترجمة فهد عكام،1982، النقد الادبي والعلوم الانسانية، ص23

[24]جان لوى كابانس، مرجع سابق، ص24

[25]جان لوى كابانس، مرجع سابق، ص63

[26]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص10–11.

[27]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص11–12.

[28]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص13–14.

[29]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص14.

[30]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص15.

[31]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص15.

[32]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص16.

[33]كتاب جماعي، مرجع سابق، ص42

[34]محمد حبيدة، مرجع سابق، ص81–82